



## حماية المدنيين

30 حزيران/يونيو-6 تموز/يوليو 2010

### الضفة الغربية

#### انخفاض ملموس في عدد الإصابات الفلسطينية

أصابته القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع خمسة فلسطينيين، وذلك مقارنة بما لا يقل عن 43 إصابة خلال الأسبوع السابق، والتي وقعت معظمها خلال اشتباكات بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في حي سلوان في القدس الشرقية. إضافة إلى ذلك، أصيب طفلان (يبلغان من العمر 8 و12 عاما) جراء انفجار ذخيرة غير منفجرة في محافظة قلقيلية. وحتى هذا التاريخ من عام 2010 قُتل سبعة فلسطينيين واثنان من أفراد القوات الإسرائيلية، وأصيب 742 فلسطينيا و101 جنديا وشرطيا إسرائيليا على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

أصيب فلسطيني خلال مظاهرة أسبوعية نُظمت ضد بناء الجدار في منطقة بيت جالا (محافظة بيت لحم). كما وقد نُظمت عدة مظاهرات أخرى ضد بناء الجدار وتوسيع مستوطنة حلميش في محافظة رام الله، وضد الحظر المستمر على الوصول إلى المناطق الزراعية بالقرب من مستوطنة كرمي تسور في محافظة الخليل. وانتهت جميع هذه الاحتجاجات دون وقوع إصابات.

كما ونظم عشرات الفلسطينيين مظاهرة سلمية في القدس الشرقية في 1 تموز/يوليو ضد اعتقال محمد أبو طير، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس الذي يُزعم أنه محسوب على حركة حماس. وقد أُعتقل أبو طير جراء عدم امتثاله لأمر محكمة إسرائيلية تطالبه بمغادرة المدينة بعد إبطال سريان مفعول إقامته الدائمة في شهر حزيران/يونيو إلى جانب ثلاثة أعضاء آخرين في المجلس التشريعي، من بينهم وزير سابق. وقد استندت السلطات الإسرائيلية في قرار إبطال الإقامة على أساس "عدم ولاء" أعضاء المجلس التشريعي لدولة إسرائيل.

وأصيب فلسطينيان في اشتباك بين فلسطينيين وقوات إسرائيلية في مخيم شعفاط للاجئين (القدس الشرقية). كما وجُرح رجلان خلال هذا الأسبوع في محافظة نابلس؛ أحدهما قام الجنود الإسرائيليون بالاعتداء عليه جسديا بالقرب من مستوطنة شفي شومرون، أما الآخر فقد أُطلق عليه الجنود النار بعد محاولته على ما يبدو الهروب من الجنود الإسرائيليين المتواجدين على حاجز زعترة/تفوح.

وعموما هذا الأسبوع، نفذت القوات الإسرائيلية 97 عملية تفتيش داخل البلدات والقرى الفلسطينية والذي يعد انخفاضا طفيفا مقارنة بالمعدل الأسبوعي خلال هذه السنة (99).

#### عنف المستوطنين الإسرائيليين

أسفر عنف المستوطنين الإسرائيليين هذا الأسبوع عن إصابة واحدة في صفوف الفلسطينيين في حين أسفرت ثلاثة حوادث أخرى عن أضرار بالممتلكات. وبالرغم من أنّ معظم إصابات الفلسطينيين خلال الأسبوع الماضي على يد القوات الإسرائيلية في القدس الشرقية (سلوان) وقعت في سياق حوادث متصلة بالمستوطنين، فلم تُسجل أي إصابات على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأسبوعين السابقين. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 144 حادثا متصلا بالمستوطنين أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم، وذلك مقارنة بـ72 حادثة وقعت في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وخلال الأسبوع، اعتدى مستوطنون إسرائيليون من البؤرة الاستيطانية متسيبيه يائير جسديا على رجل فلسطيني كان يرمى قطع ماشيته بالقرب من البؤرة الاستيطانية وأصابوه (محافظة الخليل). وفي الخليل أيضا، اقتلع مستوطنون من مستوطنة تل رميدة الواقعة في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل خمس أشجار لوز يمتلكها الفلسطينيون. أيضا، لحق الضرر بثلاث سيارات في سياق أحداث تضمنت إلقاء المستوطنين الحجارة وزجاجة حارقة باتجاه السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية في محافظتي قلقيلية والخليل.

وأفادت تقارير إعلامية إسرائيلية عن إصابة مستوطن إسرائيلي جراء إلقاء فلسطينيين الحجارة باتجاه سيارته بينما كان مسافرا بالقرب من قرية عزون (محافظة قلقيلية). وفي حادث آخر رشق فلسطينيون الحجارة باتجاه السيارات التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية والمسافرة على طرق الضفة الغربية في منطقة الخليل مما أدى إلى إصابتها بأضرار طفيفة.

## عمليات الهدم في المنطقة (ج) تواصل تقويض سبل العيش

في الأول من تموز/يوليو هدمت السلطات الإسرائيلية 12 حظيرة ماشية تعود إلى 12 عائلة (72 شخصا) في خربة الراس الأحمر، وهو تجمع سكاني رعوي يقع في المنطقة (ج) في غور الأردن. وكانت هذه العائلات قد تسلمت قبل أسبوعين أوامر طرد ضد بعض من هذه الحظائر بحجة أنها تقع في مناطق تستخدم لغرض التدريب العسكري من قبل الجيش الإسرائيلي ("مناطق إطلاق نار"). يجدر الذكر أنّ السلطات الإسرائيلية هدمت في السابق 15 خيمة سكنية و30 حظيرة ماشية و18 "طابونا" في نفس التجمع للسبب ذاته في حزيران/يونيو 2009، مما أدى إلى تهجير 120 شخصا قسريا. يُشار إلى أن السلطات الإسرائيلية أعلنت عن 18 بالمائة تقريبا من أراضي الضفة الغربية مناطق عسكرية مغلقة، تقع معظمها في غور الأردن، مما يؤثر في الغالب على المجتمعات الرعوية الواقعة في المنطقة (ج). وفي تقييم أجرته الأمم المتحدة مؤخرا، تم تحديد هذه المجتمعات على أنها تجمعات تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي (79 بالمائة) وسوء التغذية الحاد في صفوف الأطفال (6 بالمائة)، بسبب التقويض التدريجي لظروفهم المعيشية.

إضافة إلى ذلك، فككت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع 12 بسطة للفاكهة والخضار تقع في المنطقة (ج) على طول شارع 60، في محافظة الخليل. وقد نُفذت هذه العمليات بحجة "عدم الحصول على ترخيص" مما أدى إلى تقويض مصادر الرزق لسبعة تجار. وفي السياق ذاته أصدرت السلطات الإسرائيلية 28 أمرا بوقف البناء ضد مبان يمتلكها الفلسطينيون في قرى كفر الديك وحارس في محافظة سلفيت، وفروش بيت دجن في محافظة نابلس ومخماس في محافظة رام الله، منها 22 مبنى قائم لأغراض سكنية. إضافة إلى ذلك، أزالته السلطات الإسرائيلية أنابيب مياه تُستخدم لري 20 دونما من الأراضي في منطقة البقعة في الخليل بحجة أن هذه الأنابيب تم وصلها بشبكة المياه الرئيسية بصورة غير قانونية.

وحتى هذا التاريخ من عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 94 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، الأمر الذي أدى إلى تهجير 129 شخصا، مقارنة بـ163 مبنى هُدمت، و319 شخصا هُجروا في الفترة المماثلة من عام 2009.

وخلال هذا الأسبوع أيضا هدم فلسطيني حجرة في منزله الواقع في البلدة القديمة في القدس الشرقية بعد تسلمه أمرا بالهدم وبهدف تجنب دفع الغرامات. وقد أثرت عملية الهدم على خمسة أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال. يُذكر أنّ هناك خمسة مبان هدمها أصحابها في سياق مشابه في القدس الشرقية منذ بداية هذا العام.

## قطاع غزة

### السلطات الإسرائيلية تنشر قائمة بالبضائع المحظورة؛ لا يزال أثر التسهيلات على المعابر لا يذكر

نشرت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع القائمة الرسمية التي تشتمل على الأغراض العسكرية وذات "الاستخدام المزدوج" التي سيكون دخولها إلى غزة إما محظورا أو مقيدا. ويعقب نشر هذه القائمة القرار الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية في 20 حزيران/يونيو بشأن تخفيف الحصار المفروض على غزة. وبناء على هذه السياسة الجديدة يُسمح بدخول جميع البضائع غير

المدرجة في القائمة بشكل غير مقيد. أما المواد المقيدة ذات "الاستخدام المزدوج" فتم تقسيمها إلى قائمتين: تحتوي القائمة الأولى على 15 فئة من البضائع العامة المحظورة وتشمل الأسمدة والمواد الخام المصنوعة من الزجاج اللبني "فايبر جلاس"، ومعدات الحفر، والقوارب و مواد تعقيم المياه. وتشتمل القائمة الثانية على 19 نوع من مواد البناء، بما فيها الإسمنت، والحصى، والكتل الإسمنتية، والفولاذ، والأسفلت، والمواد العازلة والمركبات المستخدمة للبناء. وسيُسمح بدخول الأغراض المدرجة في القائمة الثانية للمشاريع التي تُشرف عليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فقط. يُذكر أنّ التسهيلات المعلن عنها لا تنطبق على إجراءات الحظر الحالي على التصدير وحركة التنقل للأشخاص.

ومنذ صدور الإعلان، ارتفع عدد حمولات الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة بشكل طردي. فقد دخل إلى القطاع ما مجموعه 795 حمولة شاحنة في الفترة ما بين 27 حزيران/يونيو و3 تموز/يوليو - وهو ما يمثل زيادة بنسبة 42 بالمائة مقارنة بالمعدل الأسبوعي لحمولات الشاحنات التي سُمح بدخولها منذ بداية عام 2010 (558). غير أنّ هذا الرقم لا يُمثل سوى 28 بالمائة من المعدل الأسبوعي من الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807 حمولة شاحنة)، أي قبل فرض الحصار. وعلى غرار الأسابيع السابقة، كان للطعام و مواد النظافة نصيب الأسد من البضائع المستوردة (527 حمولة شاحنة أو 66 بالمائة من مجمل المستوردات). وباستثناء بعض المواد الزراعية و مواد الصيد، اقتصرت الأغراض الجديدة التي سُمح بدخولها إلى غزة خلال الأسبوع على البضائع الاستهلاكية، وأغلبها مواد غذائية للاستخدام المنزلي وبالتالي ليست مفيدة لأغراض الإنتاج. إنّ زيادة الواردات من المواد الاستهلاكية دون السماح بدخول المواد الخام الضرورية، يكون له أثر محدود على إنعاش الإنتاج المحلي.

وباستثناء الزجاج والأخشاب والألمنيوم (التي سمح بدخولها للقطاع التجاري خلال الأشهر القليلة الماضية)، لم يدخل سوى كميات محدودة من مواد البناء المخصصة لثلاثة مشاريع تُشرف عليها المنظمات الدولية إلى غزة. بالرغم من ذلك، استمرت الإجراءات المكثفة وجهود التنسيق المطلوبة من أجل الحصول على موافقة لدخول كل شاحنة إلى أي مشروع من المشاريع الثلاثة في زيادة التكلفة الإدارية وإبطاء تقدم المشاريع بشكل كبير. ووفقا للسلطات الإسرائيلية ستطبق الإجراءات ذاتها على استيراد "مواد البناء ذات الاستخدام المزدوج" المطلوبة لتنفيذ مشاريع أخرى وفق السياسة الجديدة، مما يعني تفويض هذه المشاريع. وفي سياق هذه التسهيلات بدأ العمل أيضا على توسيع معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم).

## استمرار القيود المفروضة على الوصول إلى الأرض والبحر؛ وإصابة فتيين

هذا الأسبوع، أصابت القوات الإسرائيلية فتيين فلسطينيين، مقارنة بمقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة أربعة آخرين خلال الأسبوع الماضي. وحتى هذا التاريخ منذ مطلع عام 2010 قُتل 34 فلسطينيا (من بينهم أحد عشر مدنيا) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأصيب 130 فلسطينيا آخرين (من بينهم 113 مدنيا) وخمسة جنود إسرائيليين.

وقد أصيب الفتيان في سياق القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والبحر، حيث جرح أحدهم (13 عاما) جراء إطلاق النار عليه في حادث وقع في 5 تموز/يوليو عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مجموعة من الفلسطينيين كانوا يجمعون الخردة المعدنية بالقرب من الحدود بين إسرائيل وغزة. وتواصلت القوات الإسرائيلية فرض قيود على الوصول إلى مناطق تقع بالقرب من الحدود بواسطة إطلاق النار "التحذيرية" باتجاه الأشخاص الذين يتوجهون إلى هذه المناطق أو يدخلونها. وعلى غرار الأسابيع الماضية، توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية في عدد من المرات عدة مئات من الأمتار داخل غزة وانسحبت بعد أن نفذت عمليات تجريف للأراضي.

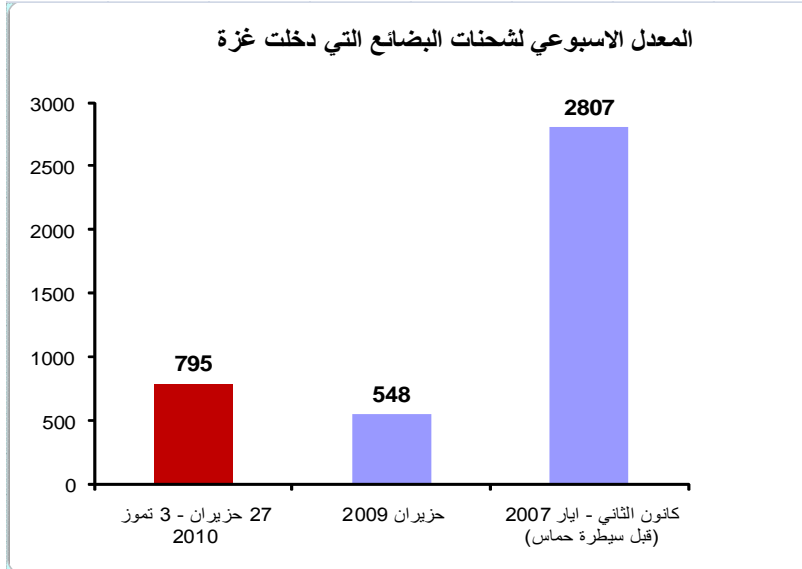
وأصيب الفتى الآخر (15 عاما) في حادث آخر عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار "التحذيرية" على قوارب صيد فلسطينية. وفي حادث منفصل آخر أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار "التحذيرية" على قوارب صيد فلسطينية، مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ؛ ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار للقوارب. ويُحظر على الصيادين الفلسطينيين الوصول إلى مناطق في البحر التي تبعد ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ.

وتواصلت كذلك الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث استهدفت القوات الجوية الإسرائيلية موقعين هذا الأسبوع من بينها ما يُزعم أنه قاعدة عسكرية، وأنفاق أسفل الحدود بين مصر وغزة. ولم تسفر هذه الغارات سوى عن وقوع أضرار طفيفة.

وخلال هذا الأسبوع أيضا أصيب مزارع فلسطيني ومعه طفلين جراء انفجار ذخيرة غير منفجرة أثناء عملهم في أرض تقع بالقرب من المنطقة الحدودية.

وأطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة عددا من الصواريخ بدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك قواعد عسكرية على الحدود، ولم ينجم عنها أي إصابات. وأفادت التقارير الإعلامية الإسرائيلية أن مبنى في بلدة سدروت، في جنوب إسرائيل، لحقته بعض الأضرار جراء إصابته بصاروخ.

## عودة توليد الكهرباء إلى المستويات السابقة – انقطاعات الكهرباء تصل إلى 8 ساعات في اليوم



استأنفت محطة توليد كهرباء غزة عملها في 30 حزيران/يونيو بعد دخول شحنة محدودة من الوقود الصناعي. وقد اضطرت المحطة إلى الإغلاق كليا لمدة أربعة أيام ما بين 26 و29 حزيران/يونيو بعد نفاذ مخزونها من الوقود الصناعي الأسبوع الماضي. ونتيجة لذلك انخفضت ساعات انقطاع الكهرباء في أنحاء قطاع غزة من 16 الى ثمان ساعات يوميا لتعود الى مستوياتها السابقة غير المستقرة. ويتراوح الطلب اليومي على الكهرباء حاليا خلال هذا الصيف ما بين 280 و 300 ميغاواط، ولا يتم تزويد أكثر من 60 بالمائة منها. ويبلغ مجمل ما يتم تزويده من كهرباء في قطاع غزة حاليا 167 ميغاواط منها 120 تقطنى من إسرائيل و17 ميغاواط من مصر، و30 ميغاواط تنتجها محطة توليد كهرباء غزة. وقد انخفض عمل

المحطة بانتظام منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 بسبب نقص الوقود الصناعي الناجم عن أزمة تمويل متواصلة. وبالرغم من دخول 0.90 مليون لتر من الوقود إلى غزة هذه الأسبوع مقارنة بـ0.59 لتر خلال الأسبوع الماضي، لا يمثل هذا الرقم سوى 29 بالمائة من كميات الوقود المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة. وما زال الانقطاع اليومي المزمن للكهرباء يؤثر بصورة متواصلة على جميع مناحي الحياة اليومية بالإضافة إلى تأثيره على تزويد الخدمات في غزة.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_protection\\_of\\_civilians\\_2010\\_07\\_09\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_07_09_english.pdf)